

## تقرير مجلس الإدارة

يسرني بالنيابة عن مجلس الإدارة أن أقدم لكم النتائج المالية المدققة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2018 م.

### البيئة الاقتصادية

شهد عام 2018 تقلباً في أسعار النفط تزامن مع أمور جيوسياسية . وفي حين سجلت أسعار النفط انتعاشاً ثابتاً إلى حد ما خلال الثلث الأول من السنة إلا أنها انخفضت بصورة كبيرة بنهاية السنة. إلا أن متوسط سعر النفط بقي أعلى من مستوى الموازنة وساهم ذلك في زيادة العائد من النفط وساعد في خفض عجز الموازنة . وبالنظر إلى التقلبات في أسعار النفط اضطرت الحكومة لاتباع نهج متوازن حددت أولوياتها كالاتفاق على المشاريع الحيوية وحافظت على المصادر للإيفاء في حالات الطارئة. وحشدت الحكومة الأموال من مصادر دولية ومحلية لسد العجز في الميزانية. السيولة في السوق كانت معتدلة على الرغم من حدوث تقلبات ووفر القطاع المصرفي الأموال المطلوبة لدعم الأنشطة التنموية المخططة. والتركيز الحكومي على التنوع في القطاعات الغير النفطية خلال السنوات القليلة الماضية اكتسب قوة ولبدأ بإعطاء النتائج المرغوبة. وأصبحت القطاعات الغير النفطية جاهزة لزيادة مساهمتها في الدخل على المدى القريب .

كما كان عام 2018 م عام قاسياً على الشركات المالية وبصورة خاصة على شركتكم . نتج عن ذلكبطاً في انجاز المشاريع التنموية كما لم يوفر سوى فرص محدودة لتوسيع العمل التجاري. ونتج عن ذلك انخفاض في الطلب على المركبات والمعدات التجارية لقلّة العائدات اللازمة لحشد هذه الموجودات ، وكثرة الموجود منها وانخفاض أسعار التأجير والتأخير في سداد المستحقات من قبل المورددين. كما سجل شراء المركبات الخاصة انخفاضاً وذلك لارتفاع مستوى المعيشة والميل للتوفير من قبل المواطنين والمقيمين. ونتج عن هذه التطورات انخفاض في حجم السوق وانطلاق منافسة حادة. استمرت البنوك في اختراق تمويل المركبات وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ساهم ذلك أيضاً في خفض حصة الشركات المالية في السوق وزاد من المنافسة بين الشركات في نفس المجال. وعلى الرغم من بؤادر انفراج طفيف في سيولة السوق إلا أنها اخطف بسرعة وكما ان تكلفة الاقتراض مرتفعة. للأسباب المذكورة نتج عن ذلك انخفاض في صافي فائدة الدخل. واستمر السوق في التراجع تحت وطأة التأخير في دورة السداد تسبب عن ذلك قلة التدفق النقدي للمقترضين مماؤد تأثير متتالياً على التزامهم نحو القروض نتج عنه زيادة في حالات التعثر خلال العام 2018 م .

### أداء السنة

على الرغم من الظروف التجارية والاقتصادية الصعبة سجلت الشركة حجم متوسط من العمليات التجارية خلال عام 2018 م . كما سجل قروض الشركة كما في 31 ديسمبر 2018 م مبلغ 101.46 مليون ريال عماني مقارنة 113.59 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2017 م . وسجلت صافي أرباح مبلغ 755,374 ريال عماني مقارنة لعام الماضي 1.02 مليون ريال عماني . ويعود الانخفاض في الأرباح بسبب انخفاض دخل التمويل وارتفاع المخصصات لتغطية الزيادة في مستوى انخفاض قيمة القروض وبسبب الالتزام بمقياس التمويل الدولي (IFRS9). وبالرغم من الجهود الحثيثة في قسم التحصيل فإن

الانخفاض في قيمة الموجودات ازداد إلى 27.37 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2018 م مقارنة بـ العام الماضي 21.61 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2017 م. تحتفظ الشركة بمخصصات متراكمة بلغت 14.81 مليون ريال عماني في 31 ديسمبر 2018 م شاملة لفائدة احتياطية واحتياطي خاص يبلغ 2.37 مليون ريال عماني للوقاية من حالات التعثر. وتتخذ الشركة إجراءات التحصيل اللازمة لضبط وخفض مستوى القروض المتعثرة التي تنشأ خلال العام المنصرم. كان الوضع المالي للشركة مريحاً طيلة السنة على الرغم من قلة السيولة في السوق. جددت البنوك وزادت حجم التسهيلات الإئتمانية المقدمة للشركة للإيفاء بمتطلبات العمل التجاري. كما أعربت بعض البنوك عن رغبتها لتقديم تسهيلات إئتمان إضافية للإيفاء بمتطلبات الشركة التجارية. وفي ديسمبر 2017 م نما لعلم الشركة وجود بعض المخالفات المالية في فرعها نزوى. وأتخذت الشركة الإجراءات المناسبة بمخاطبة الجهات القانونية وتمت عمليات الإفصاح المتعلقة بذلك على موقع الإلكتروني سوق مسقط للأوراق المالية. كما قامت الشركة بإجراءات تصحيحية مختلفة وذلك لتعزيز الضوابط الرقابية الداخلية بما فيها مركزية المهام الرئيسية من قبل المكتب الرئيسي.

## الأرباح

لا يوصي مجلس الإدارة بتوزيع أرباح عن عام 2018 م.

## الحوكمة

تبذل الشركة أفضل جهودها في تطبيق إجراءات الحوكمة وتلتزم بنظام الحوكمة المقرر. وفلسفة الحوكمة والإجراءات المتبعة مضمنة بتقرير الحوكمة المرافق لتقرير المدققين القانونيين.

## نظرة مستقبلية

استمرت موازنة الدولة لعام 2019 م بالتركيز على أهداف التنويع الاقتصادية طويلة الأمد، واختصار الإنفاق والتقليل العجز. وتهدف الموازنة على مساندة الإجراءات الحكومية في أولويات الإنفاق على مشاريع البنى التحتية لتحفيز النمو الاقتصادي وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في المشاريع التنموية. وتوفر الموازنة عروض كبيرة للأنشطة التنموية. وسوف تتابع الحكومة المشاريع الجارية وتحديد أولويات عروضها على تطوير البنى الأساسية لتعزيز خطط التنويع الاقتصادي بما يتماشى مع المصادر المالية المتاحة وحركة أسعار النفط. الثقة المستمرة بالتنويع الاقتصادي تهدف لإيجاد بنية أساسية لمختلف موارد الدخل غير النفطية بغرض تقليل الاعتماد على العائدات من النفط على مدى سنوات طويلة لتحقيق الإستدامة.

كما تركز الموازنة على تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية بزيادة الإنفاق على الرفاه الاجتماعي والخدمات الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية وقطاعات الإسكان لمنفعة المواطنين. كما تهدف الموازنة أيضاً على زيادة مهارات المواطنين لتوفير فرص وظيفية تم تخصيص مشاريع حكومية محددة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتعزيز الدخل بالتوظيف الذاتي. ومن المتوقع أن يحفز هذا النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل تجارية خلال السنة. الخطوات المشتركة لتقليل التأخير في دورة السداد من خلال تسريع مستحقات المورددين سوف توفر وضع سيولة مريحة في السوق وتطلق حيزاً كبير للنمو الاقتصادي. سوف تتخذ الشركة المتحدة للتمويل نهجاً لاستشراف الفرص في السوق لتنمية سجل القروض لديها مع التركيز على

نوعية الأصول. وسوف تستمر الشركة بالاحتفاظ بمحفظة إقراضية متوازنة بهدف تخفيفاً من حدة المخاطر . قامت الشركة بتدبير خط ائتمان كافية من البنوك للإيفاء بمتطلباتها التجارية وبعض البنوك حريصة على تقديم حدود ائتمان إضافية لمساندة خطط الشركة التجارية. ونتوقع أن يوفر السوق فرصاً تجارية معقولة ولكن المنافسة تبدو شديدة والتي قد تؤدي بضغط على أسعار الإقراض . ويبدو أن تكلفة الإقراض ستبقى عالياً لحين انفراج السيولة في السوق. وستستمر الشركة بجهودها في مجال التحصيل لضبط وخفض مستوى القروض المتعثرة . دورة التأخير في السداد وآثارها المتتالية على التدفق النقدي لدى المقترضين تشكل تحدياً كبيراً أمام الشركة مستمرة في بذل جهودها لتحقيق كفاءة تشغيلية أفضل من خلال الاستخدام الأمثل للموارد.

### الموارد البشرية

الشركة المتحدة للتمويل ملتزمة بنسبة التعمين المقررة. وتقوم الشركة بتوظيف الشباب الطموحين وتوفير التدريب المستمر للموظفين لكسب المعرفة والمهارات المطلوبة لتصريف المهام الموكلة لهم بكفاءة وتحسين قدراتهم لتحمل مسؤوليات أكبر . كما توفر الشركة بيئة عمل مثالية لتشجيع الموظفين العمانيين على تحقيق طموحاتهم في وظائفهم.

### المسؤوليات الاجتماعية

توظف الشركة جزءاً من التزاماتها بتعيين الخريجين الجامعين وحملة الدبلوم وتقوم بتدريبهم ليكونوا كوادراً وطنية ذو كفاءة عالية وتحسين مستوى معيشتهم. تساهم الشركة في البرامج الاجتماعية ، والانتظام في حملات التبرع بالدم وتوفير الوظائف لذوي الإحتياجات الخاصة. كما تقدم الشركة الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللموردين في المجتمعات المحلية بالمناطق الداخلية وتساعد بصورة غير مباشرة في توفير فرص العمل ومصدر دخل للأسر المحلية المجاورة.

### شكر وتقدير

وفي الختام نتقدم بالشكر والتقدير والعرفان لمولانا صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم – حفظه الله ورعاه – وإلى الحكومة الرشيدة على دعمها وتشجيعها المتواصل .

أود بالنيابة عن المجلس الإدارة أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير للبنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال ووزارة التجارة والصناعة ووزارة القوى العاملة وشرطة عمان السلطانية والهيئات الأخرى على دعمهم وتوجيهاتهم . كما ننتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر للبنوك التي نتعامل معها والمساهمين الكرام على دعمهم الدائم لنا. وأتوجه بالشكر والتقدير نيابة عن المجلس إلى الإدارة والموظفين على جهودهم الفردية والجماعية في التحصيل الكفاءة التشغيلية للشركة وأهدافها .

محمد عبدالله الخنجي

رئيس مجلس الإدارة